



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
الوزير

سجل في ٢٢ / ١ / ٢٠٠٩
محمد - خليل

قرار
وزير التجارة والصناعة
رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠٩

وزير التجارة والصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .
وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى .
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ليكون مسماها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة .
وعلى مذكرة السيد رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .
وبناء على ما عرضه رئيس هيئة المواصفات والجودة .

قرر

(مادة أولى)

تنشأ وحدة بحوث ميدانية للرقابة على الأسواق تابعة للهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة لخدمة أعمال وأنشطة وضع المواصفات القياسية المصرية خاصة للسلع سريعة التلف وكذلك لخدمة أعمال الرقابة على تطبيق المواصفات القياسية من خلال مصلحة الرقابة الصناعية .

(مادة ثانية)

يصدر السيد رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة قراراً بتشكيل هذه الوحدة على أن يتضمن القرار تشكيل الوحدة وبيان الأمانة الفنية التى تعاونها .





جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
الوزير

(مادة ثالثة)

تكون مهام الوحدة تحديداً ما يلى :

- تحقيق الربط بين حالة السلعة منذ خروجها من المصنع والحالة عند عرضها على المستهلك .
- تحديد تأثير دور التداول والتخزين فى فترات الصلاحية للسلع سريعة التلف لأخذها فى الإعتبار عند وضع فترات الصلاحية .
- تحقيق التتبع وتحديد مسؤولية المصنع المنتج عن فساد السلع بعد خروجها من المصنع وإثبات جالة السلعة عند سحبها من الأسواق .
- خدمة دراسات الثبات التى تتم على السلع الغذائية بالأخذ بالواقع الفعلى للتداول والتخزين .

(مادة رابعة)

تتاح المعلومات الناتجة عن بحوث الوحدة لكل الجهات المعنية بموضوعها بما يساعدها فى تقاريرها وأنشطتها الخاصة بما فيها أعمال الرقابة والمطابقة وكذلك للغرف الصناعية أو التجارية المعنية .

(مادة خامسة)

على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

وزير
التجارة والصناعة

م . رشيد محمد رشيد

